معارضة قرارات مؤتمر الصومام في الخارج وانعكاساتها على عملية التسليح في الداخل؛ "المواجهة بين مهساس وأوعمران بتونس أنموذجاً".

Opposition to the décisions of the Soummam Conférence abord and its implications for the armement procès at home.
The confrontation between Mahsas and Omaran in Tunisie as a model.

د. محمد محمدي

جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج (الجزائر)

Mohamedbba1902@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2018/12/09 **تاريخ القبول:** 2022/06/11

ملخص:

يتناول المقال واحدا من أهم القضايا التي عاشتها الثورة التحريرية، ويتعلق الأمر بمؤتمر الصومام وإشكالية تجسيد قراراته المنبثقة عن الاجتماع التاريخي بالولاية الثالثة القبائل في 20 أوت 1956، القرارات التي أثارت كثيرا من الجدل وردود الأفعال على مستويات مختلفة ومتعددة، إن على المستوى الداخلي من خلال عدم المشاركة الصريحة لبعض المناطق في الاجتماع أو مقاطعته، أو على المستوى الخارجي بالتنديد المعلن من "أحمد ابن بلة" ورفاقه من الوفد الخارجي بلاشرعية قرارات الاجتماع، الذي طلب من مهندسه "عبان رمضان" تأجيل الإعلان عن قراراته، الى غاية التباحث فيها وإعادة النظر فيها من قبل الثوريين المؤهلين، إلا أن إصرار "عبان" على تجسيد ما جاءت به مقررات المؤتمر بجدية وحزم حال دون حصول شيء من ذلك.

هذا السجال بين الطرفين الداخلي والخارجي بسبب مقررات الصومام، كاد أن يعصف بمنجزات الثورة لولا حادثة اختطاف الطائرة المقلة للوفد الخارجي في 22 أكتوبر 1956، في الوقت الذي استمر فيه الصراع حول تجسيد قرارات الصومام بين أتباع الطرفين إلى ما بعد المؤتمر، ولا أدل على ذلك من المواجهة التي ظهرت بين "أحمد مهساس" خليفة

"بن بلة"، و"عمر أوعمران" المعين من "لجنة التنسيق والتنفيذ" في تونس، مما تسبب في حدوث اختلال كبير في عملية التسليح، الذي كان موجها لصالح الثورة التحريرية وجنود جيش التحرير في داخل البلاد.

الكلمات المفتاحية: مؤتمر الصومام، المعارضة، التسليح، الخارج، تونس، المواجهة مهساس، أوعمران.

***Abstract*:**

This article, which we have before us, deals with one of the most important issues experienced by the liberation revolution, and it is related to the issue of the Soummam conference and the problem of embodying its new decisions based on the historical meeting held in the historic third term on August 20, 1956, and these are the decisions that raised a lot of controversy, that at the internal level of During the explicit non-participation of some regions in this meeting and boycotting it, or at the external level, the denunciation announced by "Ahmed Ibn Bella" and his companions from the external delegation illegitimate the decisions announced in this meeting, who asked his engineer, "Abban Ramadan" to postpone the announcement of these decisions, to The purpose of discussion and reconsideration by the qualified revolutionaries, however, the intransigence of "Abban" and his insistence on embodying what was stated in the decisions of the conference with all seriousness and firmness prevented anything from happening.

This controversy between the internal and external parties because of the decisions of Al-Soummam, would have ravaged the achievements of the revolution, had it not been for the hijacking of the plane carrying the foreign delegation on October 22, 1956, at a time when the conflict over the embodiment of the decisions of Al-Soummam between the followers of the two parties continued until after the conference, and there is no evidence for that from The conflict that emerged between "Ahmed Mahsas" Khalifa "Ben Bella", and "Omar Oumran" appointed by the "Coordination and Execution Committee" in Tunisia, which caused many imbalances in the armament process directed to the benefit of the liberation revolution.

***keywords*:** Soummam conference, opposition, armament, abroad, Tunisia, conflict. Mahsas, Omaran.

مقدمة:

مرت الثورة التحريرية خلال مراحل كفاحها في مواجهة الإستدمار الفرنسي، بعديد المحطات والمعالم التي خلدت نضالها ضد الإحتلال، وبينت مآثر المناضلين الجزائريين وحنكتهم في تسيير العمل الثوري من خلال الوقوف عند النقائص والمطبات، وإعادة النظر فيها بالتصحيح والتقويم، من أجل الانطلاق مرة أخرى بخطى كلها عزم وثبات لمواجهة الاستعمار ودحض مخططاته الجهنمية، ولا ندعي جديدا إذ قلنا أن مؤتمر الصومام المنعقد في المنطقة الثالثة التاريخية في 20 أوت 1956 يعد أحد أهم المحطات الثورية على الإطلاق، وذلك باعتباره المفعل الأساس لقرارات الثورة ونشاطاتها السياسية والعسكرية والإطار التنظيمي الأول للثورة التحريرية منذ انطلاقتها في الفاتح نوفمبر 1954، وبالرغم من كل المآثر المسجلة لصالح المؤتمر وقراراته التنظيمية، إلا أن لهذا الأخير العديد من المعارضين والمناوئين الذين تباينت حججهم واختلفت دوافعهم ومواقفهم من المؤتمر وقرارته.

ومن بين هؤلاء جميعاً، أردنا الوقوف على المواجهة التي طفت الى السطح بين المسؤولين عن المؤتمر في الداخل ممثلا في شخص عبان رمضان، والمعارضة الخارجية لقرارات مؤتمر الصومام ممثلة في شخص أحمد بن بلة ورفاقه من الوفد الخارجي، الذين عارضوا وبشدة قرارات الصومام كونها تسعى الى تهميشهم وتقزيم دورهم الثوري في تفجير ثورة أول نوفمبر 1954، وتفتح المجال واسعا أمام الدخلاء الذين لم يواكبوا الانطلاقة الثورية، كما استهدفت الدراسة كشف تجليات المواجهة بين أتباع الطرفين "أحمد مهساس" خليفة "أحمد بن بلة" و"عمار أوعمران" الناطق باسم لجنة التنسيق والتنفيذ" في تونس، وتداعياته هذا الصراع على عملية التسليح في الداخل، وتمرير الأسلحة المتواجدة بالمناطق اللوجستيكية التونسية، وبناء عليه تم طرح التساؤلات الآتية:

1- ما أهمية مؤتمر الصومام في المسار التنظيمي للثورة؟
2- وما هي أهم قراراته؟
3- ماهي حجج المعارضين للمؤتمر في الداخل والخارج؟
4- ما هي انعكاسات مواجهة المعارضين لقرارات ميثاق مؤتمر الصومام على عملية التسليح بالداخل؟

1- مؤتمر الصومام وأهميته التنظيمية للثورة التحريرية:

في الوقت الذي قررت فيه السلطات الإستعمارية الفرنسية، إلزامية القضاء على الثورة التحريرية الجزائرية، بالإعتماد على مختلف الوسائل الكفيلة بذلك العسكرية منها أوالسياسية[1]، هذه الثورة التي أصبحت بفضل عملياتها العسكرية الناجحة والمتكررة تسبب خطرا دائما لقادة الجيش الفرنسي، سيما بعد نجاح عملية تخفيف الحصار على المنطقة الأولى، ونجاح الشمال القسنطيني في نقل الثورة من الجبال والأرياف نحو المدن والتجمعات السكانية حيث الإعلام والجماهير تنقل الوقائع والمستجدات.

هذه الثورة التي كان مقررا لقادتها الإجتماع بعد ثلاثة أشهر من تفجيرها، وبالتحديد فقد كان التاريخ المتفق عليه لتقييم حصيلة الثورة في شهر جانفي 1955، وبالنظر الى الظروف الصعبة التي مرت بها الثورة في بداية عهدها، فإن مشروع الإجتماع المزمع عقده قد تم تأجيله بسبب صعوبة الإتصال بين قادة الثورة من جهة، أو استشهاد واعتقال أغلب القادة المفجرين للثورة التحريرية[2].

وفي ظل الأوضاع غير المستقرة ولا المطمئنة على نجاح واستمرارية العمل الثوري، فقد دأب قادة جبهة التحرير الوطني في التفكير في عقد لقاء يجمع المفجرين لتقييم حصيلة العمل المنجز، منذ ما يقارب الإثنين والعشرين شهرا من انطلاقة العمل المسلح، وحول الفكرة وضرورة عقد مؤتمر وطني لتقييم المرحلة السابقة، يقول المجاهد لخضر بن طوبال: "قررنا تنظيم ملتقى أو ندوة وطنية...للمناقشة، وقد بدأنا في التحضير لهذا الموعد منذ شهر أفريل 1956"[3].

وبناء على ذلك فإن سنة 1956 تعد سنة التتويج لمشاريع الإجتماع السابقة، حيث كللت عمليات الاتصال وجهود التنسيق بين عبان وقادة المنطقة الثانية – الشمال القسنطيني– بوساطة من سعد دحلب[4]، إلى أن تم الاتفاق على اختيار منطقة بوالزعرور[5] بالقل مكانا لعقد الإجتماع الثوري، وبالرغم من الضمانات المقدمة لإنجاح اللقاء المرتقب بين قادة جبهة التحرير، حسب ما جاء في برقية من زيغود يوسف بعث بها

الى عبان رمضان[6]، إلا أن صعوبات طارئة حالت دون تجسيد اللقاء على أرض الواقع بالمكان المذكور.

وبالنظر لأهمية اللقاء التقييمي في مسيرة الثورة التحريرية، فقد ظلت الطليعة الثورية تصر على عقد الإجتماع وخاصة بعد فشل اللقاء المزمع عقده ببوزعرورة بمنطقة القل وذلك من خلال نقل مكان الاجتماع عديد المرات، فبعد فشل تحقيق الاجتماع في المنطقة الثانية، هاهو الاجتماع يتقرر في المنطقة الأولى وبالتحديد في منطقة حدودية تابعة لمنطقة الأوراس في جبال سوق أهراس، وذلك تسهيلا لدخول الوفد الخارجي من جهة تونس للمشاركة في الاجتماع، وبعد جهود تنسيقية مع مصطفى بن بولعيد قائد المنطقة اتضح تعذر تجسيد الاجتماع الذي تم تحويله في آخر لحظة نحو وجهة أخرى[7].

ليتقرر تحويله هذه المرة، نحو منطقة أكثر أمنا واستقرارا، كما تسهل من مراقبة العدو الفرنسي حتى لاتتم مباغتة القادة العسكريين للثورة، فاختيرت المنطقة الثالثة بناحية البيبان مركزا لعقد الاجتماع، كون المنطقة توفر كامل الضمانات الأمنية لدخول ممثلي المناطق عليها باعتبارها مركز البلاد وتتوسط مناطق البلاد من كل الجهات[8]، وعند مرور الوفد من الضفة الشمالية لوادي الصومام نحو الضفة الجنوبية منه، وتحديدا نحو منطقة البيبان (برج بوعريريج) وفي منطقة مشدالة (مايو سابقا)[9]، اشتبك الوفد مع دورية للجيش الفرنسي مما أدى الى هروب البغل المحمل بوثائق الاجتماع نحو ثكنة فرنسية، فاكتشف أمر الاجتماع مما أدى بالسلطات العسكرية الفرنسية للقيام بحملات تمشيطية كثيفة في المنطقة أياماً قليلة بعد الحادثة[10].

وبعد الحادثة المذكورة آنفاً، تقرر نقل الاجتماع نحو الجهة الشمالية لوادي الصومام التي كان يشرف عليها العقيد عميروش، واختيرت منطقة إيفري أوزلاقن قرب مدينة أقبو غرب بجاية مكاناً للاجتماع، وحدد الثلاثاء 14 أوت 1956 موعدا لإنعقاده[11]. ومن خلال هذه الجهود يتضح مدى أهمية الحدث في مسيرة الثورة التي لم تكلل جهود قادتها في الإجتماع لتقييم العمل المنجز منذ انطلاقة العمل الثوري المسلح، والتي تم خلال جلساته

مناقشة وتقييم حصيلة 22 شهرا من العمل الثوري، وتمت مناقشة المسائل ذات الأهمية في مسيرة الثورة التحريرية، ومن بين هذه المسائل نذكر:

أ- **قضية التمثيل:** حيث تسائل زيغود يوسف عن غياب بعض الأطراف منها الوفد الخارجي ومنطقة الأوراس، وتسائل عن مدى شرعية المؤتمر من دون الأطراف المذكورة.

ب- **مبدأ الأولويات "أولوية الداخل على الخارج" و"أولوية السياسي على العسكري":** عارض زيغود القرار بشدة وخاصة الثاني منهما، واعتبر أن القائد يجب أن يكون سياسيا وعسكريا في وقت واحد.

ت- **إلحاق المعتدلين بالثورة:** لم يعترض زيغود يوسف على الفكرة، وإنما اعترض على تولية الفئة مهاما قيادية في الثورة، كونها خطرا صامتا يتهدد جسد الثورة ومستقبلها ولعل ذلك ما جعله يفصح لمرافقيه عقب نهاية أشغال المؤتمر بالقول:"الاستقلال يمكن تحقيقه، أما الثورة فقد انتهت"[12].

وبغض النظر عن الإجماع حول القرارات من عدمه، يتضح لنا جليا من خلال القرارات التنظيمية المنبثقة عن مؤتمر الصومام، أن هذه القرارات قد أضافت اللبنة المرجوة والنقص الحاصل في الهياكل التنظيمية للثورة، مما زادها تنظيما وجاهزية لتتمكن من مجابهة العدو الفرنسي، بجيش منظم ومعنويات مرتفعة، لولا أن القرارات قوبلت بالرفض من قبل أطراف كثيرة منها الداخلية كمنطقة الأوراس، والوفد الخارجي بقيادة أحمد بن بلة الذي عارض وبشدة قرارات هذا المؤتمر مما كانت له انعكاسات وخيمة على مسيرة الثورة في الداخل والخارج.

2- أهم القرارات المعلن عنها في مؤتمر الصومام:

أجمع المؤتمرون في هذا اللقاء التاريخي، بالمصادقة والتبني لمجموعة من القرارات التنظيمية المتعلقة بالمسيرة الثورية، والتي يمكن أن نوجزها في النقاط الآتية:

أ- تقسيم البلاد إلى ست ولايات ورسم حدودها من جميع الجهات، والولاية بدورها تقسم إلى مجموعة من المناطق، التي تقسم بدورها الى مجموعة من النواحي، والنواحي تقسم إلى قسمات، والقيادة في مجلس الولاية تكون جماعية بين قائد الولاية ونوابه الثلاث.

ب– توحيد الزي العسكري وإقرار نظام الرتب العسكرية والأجور والمصالح والمخصصات.
ج– أقرت القرارات السياسية تنظيم النشاط السياسي للثورة ويكون على النحو الآتي:

1– **المؤسسات القيادية:**

– **لجنة التنسيق والتنفيذ:** تتكون من خمسة أعضاء، وتشرف على الجهاز السياسي والعسكري للثورة، ولها الحق في تشكيل الحكومة المؤقتة بالتنسيق مع المندوبين في الخارج.
– **المجلس الوطني للثورة الجزائرية:** يتكون من 34 عضوا (17 منهم دائمون، 17 منهم مؤقتون)، يعتبر هذا المجلس أعلى جهاز تشريعي للثورة وهو بمثابة البرلمان في وقتنا الحالي، يوجه سياسة جبهة التحرير الوطني الداخلية والخارجية، وهو الموكل بالقرارات المصيرية للثورة كوقف القتال والمفاوضات.

2– **المحافظون السياسيون:** مهمتهم سياسية، تتمثل في مساعدة جيش التحرير الوطني كما يقدمون المشورة، وينقلون الأخبار ويوجهون الشعب ويواجهون الحرب النفسية.
3– **المجالس الشعبية:** تتشكل عن طريق الانتخاب في جميع قرى ومدن الوطن، لتشرف على سير الحياة اليومية، وما يتعلق بالشؤون العدلية والمالية والاقتصادية.
4– **العلاقة بين الجبهة والجيش:** قرر المؤتمر أولوية السياسي على العسكري.
5– **العلاقة بين الداخل والخارج:** وقد قرر المؤتمر أن تكون الأولوية للداخل على الخارج.
6– **المحاكم:** أقر المؤتمر تشكيل محاكم للمدنيين والعسكريين، استنادا إلى القوانين المسنة[13]

كما أقر المؤتمر ميثاقا سياسيا لسير الثورة ويعد منهاجا ودستورا لها، وقد جاء في كراسة من أكثر من ثلاثين صفحة، تم تحضيرها أشهرا قبل انعقاد المؤتمر بمساهمة كل من عبان وابن مهيدي وتمام، وبعض العناصر الشيوعية الملتحقة بالثورة (عمار أوزقان، محمد لبجاوي)، وقد ورد في المحضر أن المجتمعين قد أطلعوا على الميثاق ووافقوا عليه.

وقد استعرض الميثاق الحالة السياسية الراهنة التي سلكتها جبهة التحرير الوطني واستراتيجية الاستعمار في القضاء على الثورة، كما تعرض الميثاق للآفاق العامة التي حددت الأهداف من الحرب والمهام الجديدة لتفعيل الثورة، وفيما يخص وسائل العمل

والدعاية، واستعرض الميثاق نظرة جبهة التحرير للحركة الفلاحية والعمال والشباب والمثقفين والتجار والمرأة، كما أكد على التضامن الشمال إفريقي والموقف الجزائري أمام العالم[14].

3– معارضو قرارات مؤتمر الصومام:

لقد كان لقرارات مؤتمر الصومام معارضون كثر في الداخل كما في الخارج.

أ– المعارضون في الداخل:

لقد تمحورت معارضة قرارات الصومام في داخل البلاد، بين قادة الأوراس الذين انقسموا إلى النمامشة والقاعدة الشرقية، إذ شهدت منطقة الأوراس انقساما وصراعا بعد اغتيال بشير شيحاني واستشهاد مصطفى بن بولعيد، وقد حال هذا الصراع دون تمكنها من حضور أشغال مؤتمر الصومام، وفي الوقت ذاته كان عباس لغرور وعاجل عجول يشرفان على منطقتي خنشلة وكيمل على التوالي، و قررت قيادة منطقة باتنة الانفصال وتزكية عمر بن بولعيد مسؤولا عن منطقة الأوراس. كما قررت مجموعة النمامشة الانفصال عن الأوراس إثر خلافات حادة مع عباس لغرور، لتشكل بعد ذلك مجموعة عين البيضاء –صدراته قيادة مستقلة بنفسها[15].

وفي ظل الوضع المتأزم بمنطقة الأوراس، درس المؤتمر الوضعية السائدة وقرر إرسال زيغود يوسف ومزهودي لإصلاح ما يمكن إصلاحه، وبعد استشهاد زيغود وهو على أهبة السفر الى الأوراس أرسل عميروش بديلا عنه، وقد كان العقيد عميروش صارما في معاملته لقادة الأوراس متسرعا في إصدار بعض أحكامه، فقد أصدر حكم الإعدام في حق عاجل عجول الذي سارع بعد سماعه الخبر الى تسليم نفسه لأقرب مركز عسكري فرنسي، كما أن أسلوب القوة الذي انتهجه عميروش وأوعمران مع قادة الأوراس النمامشة، خلفت انعكاسات كبرى على استقرار المنطقة التي لم تحسم في المشكلة بعد تعيين محمود الشريف قائدا للولاية في ربيع 1957. فرغم أسلوب الزجر المنتهج ضد بعض العناصر الرافضة لقرارات المؤتمر التنظيمي، إلا أن هذه الفئة ظلت ترفض كل ما جاءت به قرارات مؤتمر الصومام وقيادته الجديدة[16].

ب– المعارضون في الخارج:

منذ تلقي أحمد بن بلة أول رسالة من عبان يعلمه فيها بخبر عقد المؤتمر والقرارات الصادرة عنه، حتى أعلن بن بلة معارضته لهذه القرارات، وطالب عبان بتأجيل الإعلان عن مقررات المؤتمر، إلى غاية النظر فيها من قبل جميع القادة المؤهلين، ومن أجل التأكيد على رفض القرارات بعث بن بلة برسالة ثانية، لقادة المؤتمر ولعبان بالتحديد يبين فيها مزالق المؤتمر ومآخذه الكبرى، وعددها في النقاط الآتية:

– غياب الصفة التمثيلية للمؤتمر بسبب غياب الوفد الخارجي، الأوراس، وهران، والمنطقة الشرقية.

– عدم أهلية عبان ورفاقه في التحكم في مصير الثورة التي يجهلون كل شيء عنها[17].

وقد احتدم الصراع بين أنصار عبان من المؤيدين لقرارات المؤتمر، وأنصار المعارضة بقيادة بن بلة في الخارج، وسعى كل منهما لضم أنصار جدد، فهذا بن بلة اجتهد من أجل عقد مؤتمر تصحيحي أو إعلان الدخول في مناوشات مسلحة وتصفية الحسابات، وكادت الفتنة تستفحل بين بلة من قادة الخارج المعارضين لقرارات مؤتمر الصومام، وقادة الداخل بقيادة عبان رمضان مهندس المؤتمر وقراراته، وكاد الثورة تدخل صراعا بينيا بين أبنائها، لولا حادثة اختطاف الطائرة في أكتوبر 1956، التي وضعت حدا للصراع القائم وحسمت المواجهة لصالح عبان وأنصار مقررات الصومام، وبالرغم من ذلك فإن الدعاية القوية لبن بلة، وتزكيته أحمد مهساس مسؤول قاعدة بحماية الثورة بالطريقة التي يراها مناسبة، فكان مهساس معارضا شرسا للسياسيين ما جعل صدامات عنيفة تحدث بينهما في تونس، ما أثر على مصداقية الثورة وتمثيلها في تونس، كما كانت له انعكاسات خطيرة ومؤسفة أيضا على عملية التسليح على الحدود مع الشقيقة تونس[18].

4– تداعيات معارضة قرارات الصومام في الخارج على عملية التسليح بالداخل:

بالرغم من أن حادثة اختطاف طائرة الوفد الجزائري في أكتوبر 1956، قد قللت من الصراع القائم حول القرارات التنظيمية المنبثقة عن مؤتمر الصومام المنعقد من 14 إلى 23 أوت 1956، إلا أن الدعاية القوية للطرفين المتصارعين (بن بلة وعبان) حول قرارات

المؤتمر، قد أخذت منحنيات خطيرة سيما بعد توكيل أحمد بن بلة لأحمد مهساس بحماية الثورة ومبادئ نوفمبر بالطريقة التي يراها مناسبة، ما جعل مهساس الثوري الصارم المقرب من بن بلة يعارض وبشدة، قرارات السياسيين المنبثقة عن المؤتمر ورأى ضرورة مجابهة السياسيين الذين "حرفوا الثورة" حفاظا على الثورة على حد قوله[19].

الاختلافات في وجهات النظر حول قرارات المؤتمر، ساهمت في تأجيج صراع جديد بين أتباع الطرفين المتنازعين، بين أحمد مهساس الموكل من بن بلة بحماية الثورة والداعي الى عقد مؤتمر تصحيحي، لتصحيح المزالق التنظيمية التي أقرها مؤتمر الصومام، وعمر أوعمران المعين من قبل لجنة التنسيق والتنفيذ والمشرف على عملية التسليح بتونس، والموكل أيضا بمهام تسوية قضية مهساس بالتعاون مع المناضلين ابن عودة ومزهودي، هذا الصراع الذي أخذ مستويات خطيرة كان لها الأثر الجلي على مسار التسليح وعملية دخول الأسلحة من تونس نحو الجزائر[20]، وعليه فما هي انعكاسات الصراع بين أنصار ومعارضي قرارات مؤتمر الصومام على عملية التسليح بتونس.

فمنذ وصول التسجيل الصوتي الذي بعثه بن بلة إلى مهساس وأتباعه بتونس، وهو الذي عدد فيه مزالق المؤتمر وتجاوزاته إزاء الثورة ومبادئ بيان أول نوفمبر، داعيا أنصاره في إلى تصحيح مسار الثورة ودحض قرارات المؤتمر، فما كان من مهساس إلا رفض التعامل مع مبعوثي لجنة التنسيق والتنفيذ في تونس (بن عودة، آيت حسين، مزهودي) معلنا معارضته لقرارات المؤتمر، وبذلك شكل مهساس طرفا حاسما جراء ارتباطه الوثيق بقيادة أوراس النمامشة والقاعدة الشرقية، فشكل جبهة معارضة قوية ضد مقررات المؤتمر وطرفا مواليا لبن بلة[21].

وبناء على ذلك فقد دعا مهساس القادة الموالين له من أنصار بن بلة، إلى عقد اجتماع في ديسمبر 1956 صودق في الاجتماع على مبدأ الوقوف في وجه "محرفي الثورة" ومعارضة قرارات مؤتمر الصومام، وقد بذلت لجنة التنسيق والتنفيذ جهودا كبيرة في تجاوز مشكلة مهساس بشكل ودي. إلا أن هذا الأخير أظهر عدم الانصياع للحلول المقترحة من لجنة التنسيق والتنفيذ، وبذلك فقد رأت اللجنة ضرورة الإسراع لاحتواء المشكل القائم. في

ظل تنازع سلطتين على القاعدة التونسية، مما أدى إلى حدوث فوضى في العلاقات مع السلطة التونسية بالدرجة الأولى ثم في عملية الإمداد بالأسلحة بدرجة ثانية[22].

وفي ظل الأوضاع غير المستقرة التي شهدتها قاعدة الثورة في تونس، بادرت لجنة التنسيق والتنفيذ الى إرسال الأمين دباغين الى تونس لشرح الوضعية السائدة داخل جبهة التحرير للرئيس الحبيب بورقيبة وأعضاء الديوان السياسي التونسي، والعمل على وضع النقاط على الحروف بشأن الأفكار التي نشرها مهساس حول عدم شرعية مؤتمر الصومام والقرارات المنبثقة عنه، إلا أن قوة تأثير مهساس على السلطة التونسية جعل هذه الأخيرة. تتردد في إبداء موقف نهائي من المشكلة، وقد فسر البعض الموقف بكون السلطة التونسية أرادت أن تلعب على الحبلين وفقا لما يخدم مصلحتها الخاصة[23].

وبناء على موقف السلطات التونسية المتردد بشأن الفصل في القضية، بادرت لجنة التنسيق والتنفيذ لاتخاذ قرار تعيين أوعمران مسؤولا مباشرا على قاعدة تونس وشؤون التسليح فيها، وطلبت منه الانتقال الى تونس لتسوية قضية مهساس بالتعاون مع ابن عودة و مزهودي، وكتب أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ رسالة موقعة من طرفهم، يشرحون فيها الوضع القائم والفتنة التي يحاول مهساس إثارتها في الأوساط التونسية، وفي مايلي مقتطف مما جاء رسالة لجنة التنسيق والتنفيذ: "نحرص على إعلامكم بأن لجنة التنسيق والتنفيذ المنتخبة في المؤتمر الوطني 20 أوت 1956، قد عينت الدكتور محمد الأمين دباغين رئيسا لوفد جبهة التحرير الوطني والعقيد أوعمران نائبا له، مكلفا على الخصوص بفرع الإمداد وفي انتظار وصول هذا الأخير الذي هو في طريقه الى تونس، فإن الرائدين بن عودة بن مصطفى المدعو "مراد" وابراهيم مزهودي، مؤهلان للحديث باسم لجنة التنسيق والتنفيذ، ولذلك نرجو منكم تسهيل مهمة الإخوة: الأمين دباغين وأوعمران وبن عودة ومزهودي، ونرجو منكم زيادة على ذلك نقل الوقائع المذكورة أعلاه الى علم حكومتكم"[24].

وللإشارة فإن المشكلة، بين أحمد مهساس خليفة الوفد الخارجي المختطف بزعامة أحمد بن بلة المعارض لقرارات مؤتمر الصومام من جهة، وبين عمار أوعمران المعين من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ مسؤولا مباشرا على قاعدة تونس والمكلف بتطبيق مقررات

الصومام فيها، قد أثرت أيما تأثير على عملية الإمداد بالأسلحة نحو الداخل، وهو ما تجلت مظاهره في الملامح الآتية:

- ✓ حدوث اختلالات وخلط في عمليات التوزيع والتمويل بالأسلحة بين المناضلين الجزائريين، سيما بين العناصر التابعة لمهساس من جهة والعناصر التابعة لمجموعة عمار أوعمران المقرين بشرعية قرارات المؤتمر وسلطة لجنة التنسيق والتنفيذ[25].
- ✓ العراقيل التي أحدثتها جماعة مهساس، لعمار بن عودة في عمليات جلب الأسلحة من ليبيا وتوجيهها نحو تونس لتصرف في الجزائر، ودليل ذلك تصريح لزهر شريط في اجتماع له مع مجموعة مهساس، أين صرح بقوله: "سي عمار مجاهد معروف وسمعنا عنه بالأوراس، ولا يمكن أن يخدعنا، فلنأخذ حصتنا من الأسلحة ونذهب للعمل على بركة الله، وإذا كان هناك من تغيير ففي مؤتمر قادم إن شاء الله"[26].
- ✓ العلاقات الوطيدة السابقة لأحمد مهساس مع تجار الأسلحة في ليبيا، وعلاقة أحمد بن بلة مع المصريين وتجلياتها في علاقة مهساس مع المصريين أيضا، حالت دون اندماج سريع لأوعمران وأتباعه في عمليات شراء الأسلحة وتحويلها نحو تونس ثم الولايات الداخلية في داخل الجزائر[27].
- ✓ صعوبة تقبل النظام الجديد من لدن بعض المناطق الحدودية التي كانت موالية لمهساس، كونها تعتبر مناطق استراتيجية لعبور الأسلحة مما صعب من مهام إخضاعها من عمار أوعمران، وهي مناطق كان مهساس يفكر في جعلها منطقة حدودية[28].

وبناء عليه فإن تداعيات الرفض لقرارات مؤتمر الصومام من بن بلة والوفد الخارجي كانت سببا مباشرا في عرقلة عملية التسليح وإمداد الولايات الداخلية بالسلاح وصعوبة تمريره، خاصة في الفترات الأولى التي أعقبت الإعلان عن قرارات مؤتمر الصومام، والتي كان فيها لأحمد مهساس نفوذ وأتباع في المناطق التونسية والحدودية الجزائرية، مما تطلب جهودا مضاعفة من أوعمران ولجنة التنسيق والتنفيذ لإخضاع المناطق، والقيام بشروحات مفصلة لأهداف وقرارات مؤتمر الصومام ومراميه القريبة والبعيدة المدى.

خاتمة:

وفي ختام هذه الدراسة نستنتج أن القرارات المنبثقة عن مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، وبالرغم من طابعها التنظيمي لصالح الثورة التحريرية الجزائرية، إلا أنها قد أحدثت شرخاً كبيرا بين القادة الثوريين، وبخاصة بين العسكريين والسياسيين من جهة، وبين الداخل والخارج من جهة أخرى، ما كان له الأثر السلبي على سمعة الثورة التحريرية بالخارج أولاً، ثم على عملية التسليح ودخول الأسلحة من البلدان الشقيقة نحو الولايات التاريخية الداخلية هذه الأخيرة التي كانت في أمس الحاجة للتمويل بالأسلحة المخزنة في الخارج، ولا أدل عن الصراعات التي تسببت فيها مقررات الصومام، من صراع "مهساس"مع "عمار أوعمران" سعيا من هذا الأخير حمل الطرف الأول ومجموعته على الالتزام بمقررات مؤتمر الصومام وما جاء فيها من إثراءات، الأمر الذي جعل الثورة تدخل في دوامة من الصراعات البينية كادت لولا جهود من المناضلين الأوفياء أن تؤدي إلى انتكاسة حقيقية سيما في ظل الدعاية القوية للمخابرات الإستدمارية لبث وزرع الشقاق والنزاع في صفوف الثورة وبين أبنائها.

الهوامش والإحالات

(1)– محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956–1962، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص118.

(2)– عبد الله مقلاتي، طافر نجود، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، ج2، دار سحنون للنشر، الجزائر 2013، ص120.

(3)– محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 119.

(4)– محمد حربي، جبهة التحرير الوطني بين الأسطورة والواقع، ط1، تر: كميل قيصر داغر، دار الكلمة لبنان، 1983، ص148.

(5)– تقع منطقة بو الزعرور في شبه جزيرة القل، وهي مكان يتمتع بالحصانة الطبيعية، وسط الجبال الكثيفة والتضاريس الصعبة التي تصعب من مهمة العدو في اختراق المنطقة، كما تسمح بالمراقبة المستمرة للمناطق المحيطة بالمكان من طرف جنود جيش التحرير الوطني، كما أنها تحتوي على عديد المخابئ والملاجئ الحصينة، التي يصعب على العدو الوصول إليها بسهولة، ينظر؛ علي كافي مذكرات الرئيس علي كافي– من المناضل السياسي الى القائد العسكري– 1946–1962، دار القصبة، الجزائر، 1999، ص98.

(6)– محمد يعيش، مؤتمر الصومام عام 1956، وإشكالية تجسيد قراراته، ع13، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، ص75.

(7)– مبروك بلحسين، المراسلات بين الداخل والخارج الجزائر–القاهرة 1954–1962، تر: الصادق عماري، دار القصبة، الجزائر، 2004، ص52.

(8)– محمد يعيش، المرجع السابق، ص 76.

(9)– منطقة حدودية تقع بين ولايات برج بوعريريج والبويرة وبجاية، أمامن ناحية التقسيم الإداري فهي تابعة لولاية البويرة.

(10)– مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص52.

(11)– محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص119.

(12)– محمد عباس، الثورة الجزائرية...نصر بلاثمن، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص159.

(13)– عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص–ص، 124–125.

(14)– وزارة الإعلام والثقافة، (الجزائر)، النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، 1789، الجزائر د.ت، ص– ص، 13–53.

(15)– عبدالله مقلاتي، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، ج2، شمس الزيبان، الجزائر، 2013، ص213.

(16)– عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954–1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص74.

(17)– محمد يعيش، المرجع السابق، ص82.

(18)– بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية– ثورة أول نوفمبر 1954 ومعالمها الأساسية، دار النعمان الجزائر، 2012، ص 218.

(19)– مصطفى بسطامي، شهود وشهداء – حقائق جديدة عن الثورة المجيدة –، دار النعمان، الجزائر 2013، ص33.

(20)– عبد الله مقلاتي، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص218.

(21)– عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 72.

(22)– عبد الله مقلاتي، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص217.

(23)– محمد يعيش، المرجع السابق، ص84.

(24)– مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص229.

(25)– عبد الله مقلاتي، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص220.

(26)– محمد عباس، ثوار...عظماء، دار هومه، الجزائر، 2009، ص224.

(27)– مصطفى بن عمر، الطريق الشاق الى الحرية، دار هومه، الجزائر، 2009، ص 206.

(28)– محمد يعيش، المرجع السابق، ص86.